

الفرع الأول : بالنسبة للتشريعات : للاعتبارات العملية السابقة قد تباينت مواقف التشريعات فمنها من تعاقد الشخص مع نفسه و منعه استثناء كالقانون الفرنسي والقانون السويسري و الإيطالي و البلجيكي و اللباني و منها من منعه كقاعدة عامة و أجازة استثناء من ذلك القانون الألماني و المشروع الفرنسي الإيطالي و معظم التشريعات العربية .التشريعات العربية حيث إن الأصل هو منع تعاقد الشخص مع نفسه و مع ذلك أوردت هذه التشريعات عدة استثناءات تقوم على أساس انتفاء العلة من المنع و ذلك في نص المادة 108 أنه " لا يجوز لشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه سواء كان التعاقد لحسابه هو أو لحساب شخص آخر دون ترخيص من الأصل على أنه يجوز للأصيل في هذه الحالة أن يجيز التعاقد .مما يقضي به القانون أو قواعد التجارة و يكون المشرع قد استثنى 3 حالات من هذا الخطر و هي على النحو التالي : - الحالة الاستثنائية الأولى ك إذا وجد نص في القانون يجيز ذلك و هذا بطبيعة الحال أمر بديهي حيث إن المشرع وضع القاعدة يجوز له الخروج عليها عند انتفاء العلة من تقريرها مثل : كان يتعاقد الأب مع نفسه باسم القاصر سواء كان لحسابه هو أم لحساب شخص آخر و هذا يحصر الاستثناء و ذلك أن الأبيخاف على مصلحة ابنه أكثر من مصلحته .الحالة الثانية : إذا رخص الأصيل أو من يقوم مقامه بذلك و هذا الاستثناء أيضا منطقي من حيث إن علة تعاقد الشخص مع نفسه هي رعاية مصلحة الأصيل كما أن للأصيل أن يقر التصرف بعد تمامه فإن له من باب أولي أن يرخص قبل إبرامه الإذن يصدر من الأصيل أو من يقوم مقامه في بعض الأحوال إلى المحكمة حيث ترخص للوصي أن يؤجر مال القاصر لنفسه أو حين يرخص للولي أن يتصرف في عقار القاصر لنفسه أو في لن يقترض من القاصر .الحالة الثالثة : إذا قضت قواعد التجارة بإجازة تعاقد الشخص مع نفسه و من ذلك مثلا : جواز مباشرة الوكيل بالعمولة عقد البيع عن طرفيه معا و فقواعد القانون التجاري .حكم تعاقد الشخص مع نفسه في غير الحالات الاستثنائية : إذا تعاقد الشخص مع نفسه في غير هذه الحالات الاستثنائية فإنه يكون متجاوزا